ولقد ذكر الغزالى رحمه الله: أن من تيقن بالحقيقة أن الضرر الذى يلحقه من مخالطات الناس بسبب حضور الجمعة والجماعات والأعياد وغير ذلك أعظم من الضرر الذى يلحقه بتركها، فحينئذ يكون له عذر فى ذلك، ولقد رأيت بمكة شرفها الله تعالى بعض المشايخ المتفردين من أهل العلم وهو لا يحضر المسجد الحرام فى الجماعات مع قربة منه وسلامة ماله، فحاورته فى ذلك يوما فى حال ترددى إليه، فذكر أن ما يجده من الثواب لا يفى بما يلحقه من الآثام والتبعات فى الخروج إلى المسجد ولقاء الناس(*).

وجملة الأمر أنه لا عتب على المعذور، والله تعالى أعلم بالعذر، وهو عليم بذات الصدور. ثم قال بعد كلام طويل: أقول: إذا هاجت الفتن بعضها فى بعض، وتراجع الأمر، وولى الناس عن أمر الدين مدبرين، لا يرقبون فى مؤمن إلا ولا ذمة، ولا يطلبون عالما، ولا يرمقون مفيدا، ولا يعينهم أمر دينهم ألبتة، وترى الفتنة تعم العامة، وتدب بين الخاصة، فللعالم العذر فى العزلة، والتفرد، ودفن العلم.

وإذا قال هذا الكلام أبو حامد فى عصره، فماذا نحن نقول الآن بعد الألف والمائة التى بقى منها أربع سنين؟

وقال قبل ذلك فى الكتاب المذكور: أعلم أيها الأخ فى الدين أن الشارع صلوات الله عليه وسلامه وصف زمان العزلة، وبين نعته ونعت أهله، وأمر فيه بالتفرد، وكان لا محالة أعلم بالمصالح، وأنصح لنا منا لأنفسنا، فإن وجدت زمانك على ما وصف وبين فامتثل أمره، وأقبل نصحه، فلا شك أنه كان أعرف بما يصلح لك فى زمانك، فلا تتعلل بالعلل فساد الزمان الكاذبة، ولا تخادع نفسك، وإلا فأنت هالك ولا عذر لك.

٧ – والوصف الذى ذكرنا، منها ما هو فى الخبر المشهور عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: بينما نحن حول رسول الله ﷺ إذ ذكر الفتنة فقال: **«إذا رأيتم الناس مرجت عهودهم، وخفت أماناتهم وكانوا هكذا -وشبك بين أصابعه- فقلت: وما أصنع عند ذلك جعلنى الله فداؤك؟ قال: الزم بيتك، وأملك عليك لسانك، وخذ ما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بخاصة نفسك، ودع عنك أمر العامة»**(١) رواه الترمذى.

(*) بل عليه حضور الجمع والجماعات درأ للفتنة وعملاً بقوله تعالى: «واركعوا مع الراكعين» وكلٌ يؤخذ من كلامه ويرد إلى المعصوم ﷺ.

(١) تقدم رقم (٨).